خـــــارج الحـــــدود

بين فتح وحماس

■ حازم مبيضين

كما كان الانقلاب في قطاع غزة مؤسفاً ومؤلماً وصادماً للمشاعر الوطنية، فانه مؤسف بكل المقاييس التصعيد المتبادل بين حركتي فتح وحماس والتهديد باستخدام القوة، في حين ينتظر الناس نتائج محادثات المصالحة بين الطرفين، خدمة للقضية الوطنية، التي تلقت ضربة قاسية نتيجة العملية الانقلابية، التي قادتها حماس ضد الشرعية وما زالت تتمسك بنتائجها، بينما تعلن في الوقت نفسه التزامها بالتهدئة مع إسرائيل، وتحاول الضحك على ذقوننا حين تؤكد أن التزامها هذا وضبطها للنفس نابع من واقع القوة، وهي تلزم بذلك الفصائل الأخرى المتواجدة في القطاع، لكنها تدعو منتسبيها في الضفة لشن هجمات مسلحة ضد الإسرائيليين، ولنا هنا أن نسأل: هل يتم ادخار قوة حماس لمواجهة فتح والانتصار عليها بدل الزج بتلك القوة في المواجهة مع العدو المؤكد وهو الاحتلال؟

ليس معروفاً إلى أين وصلت مساعي المصالحة بين فتح وحماس لكنه يبدو مفاجئاً تهديد عزام الأحمد القيادي في فتح وهو يحمل ملف التفاوض مع الحركة المتمردة، وإعلانه أن فتح قادرة على استعادة قطاع غزة في حال فشلت جهود المصالحة، وكشفه أن لدى حركته ستراتيجية أخرى للتعامل مع ظاهرة الانقسام إذا ما فشل الحوار، وتشديده أن السلطة لن تترك غزة مخطوفة من قبل ميليشيات حماس، وتأكيده القدرة على إجهاض التمرد واستعادة غزة، اعتماداً على موقف جماهير القطاع الرافضة للانقسام وللحكم المستبد من قبل المتمردين.

حماس اعتبرت أن تصريحات الأحمد ستبوء بالفشل واتهمت فتح بالاعتماد على إسرائيل في مشروعها لإنهاء الانقسام، وكأن حكومة نتنياهو ستجد نفسها في وضع أفضل مما هي فيه، نتيجة تواجد حكومتين على الساحة الفلسطينية، واستبقت قيادة حماس وعلى لسان وزير خارجية حكومة هنية المقالة أي تحرك، بتحميلها حركة فتح مسؤولية ما وصفته بأي أعمال فوضوية ونتائجها، واعتبرت أن تصريحات الأحمد تؤكد استمرار محاولات حركة فتح العبث بالساحة الداخلية في غزة، وهو ما يتطلب من الأجهزة الأمنية ملاحقة هؤلاء المتمردين وتقديمهم للعدالة، وبما يعني أن هناك حملة قادمة ضد كوادر وعناصر فتح في القطاع.

تسعى حماس لإضعاف الرئيس الفلسطيني وهو ذاهب إلى مجلس الأمن ليطلب منه إدانة استمرار الاستيطان، للمضي قدماً في دراسة قضيتي الحدود والأمن وهما من قضايا الوضع النهائي، وكأن هذه الحركة تعد إضعاف السلطة أولوية تتقدم على وقف الاستيطان، وتعد الجمود الحالي في الوضع السياسي مريحاً لها ويعزز من شعبيتها، وهي تناور لافتعال معركة مع فتح تتلهى بها عن مقاتلة الاحتلال وتلهي بها الناس عن واقعهم، وكأن الدولة الفلسطينية قائمة على الأرض ولا ينقصها سوى التنافس على من يحكمها، وهي وإن حكمت الغزاويين بالحديد والنار تنسى أن سكان القطاع بمن فيهم قادة ووزراء حماس ما زالوا تحت (رحمة) إسرائيل.

لا تهديدات محمود الزهار بتكرار تجربة انقلاب غزة في الضفة، ولا تلويح عزام الأحمد باللجوء لأسلوب غير الحوار لفرض المصالحة الوطنية، مفيدان للقضية الوطنية، وإذا كنا نقف مع الشرعية ونرفض فكرة الانقلاب الذي وصفه الزهار بأنه كان رحيماً في غزة، برغم إلقاء بعض الفتحاويين من فوق الأبراج التي بناها قائد فتح التاريخي ياسر عرفات، وتهديده بأن انقلاب الضفة سيكون أكثر دموية، فان الحل الوحيد لمعضلة الانقسام التي تضعف الموقف الفلسطيني حماسيا وفتحاويا تكمن في الجلوس الى طاولة الحوار، وأن يضع المتحاورون بين أعينهم مخافة الله ومصلحة الوطن قبل مواقفهم الحزبية، وأن يثقوا بأن حكم الشعب سيكون قاسياً على من يقدمون مصالحهم على مصلحته.

البطالة وفشل التنمية الحكومية أهم أسبابها

تجدد المواجهات بين المحتجين والشرطة التونسية ومخاوف من امتدادها إلى بقية أنحاء البلاد

□ تونس / متابعة اخبارية

بعد يوم من اندلاع مواجهات عنيفة بين قوات الأمن التونسية ومحتجين في عدد من مدن ولاية سيدي بوزيد ، تجددت المواجهات ليل السبت الماضي بمدينة سيدي بوزيد وقام شبان محتجون باحراق مقر محافظة سوق الجديد بينما اشتبك آخرون مع قوات الشرطة.

وقال شاهد رفض نشر اسمه لرويترز "هناك ضابط امن اصيب بعيار ناري اطلق من بندقيات احد اهالي سوق الجديد" وفي مدينة الرقاب اضرم محتجون النار في مقر بنايات حكومية واتلفوا متاجر وهشموا واجهات المحال بينما تستمر مواجهات عنيفة مع قوات الشرطة التي تحاصر العديد من المدن التابعة لسيدي بوزيد سعيا لتطويق الاحتجاجات التي تشهدها المنطقة ، والاحتجاجات الاجتماعية امر نادر الحدوث في تونس.

وكان مئات الأشخاص خرجوا أمس الأول السبت في تظاهرة بالعاصمة التونسية احتجاجا على تفشي البطالة وللتعبير عن تضامنهم مع سكان ولاية سيدي بوزيد، وانطلقت المظاهرة التي شارك فيها نقابيون وحقوقيون وطلبة ومدونون من ساحة محمد علي الحامي أمام مقر الاتحاد التونسي للشغل لتجوب شارع المنجي سليم ، ورفع المتظاهرون شعارات "عار عار يا حكومة الأسعار شعلت نار" و"الشغل استحقاق" و"لا للاستبداد" و"الحرية كرامة وطنية" ، فيما ألقى قياديون نقابيون كلمات أمام المحتجين طالبوا فيها بحق الشبان الحاصلين على شهادات في عمل كريم يكفل حياتهم.

وقال سفيان الشورابي وهو أحد المشاركين في المظاهرة التي بلغ عدد المشاركين فيها ٥٠٠ شخص حسب نقابيين إن الناس خرجوا بشكل عفوي للتعبير عن التعاطف مع شبان سيدي بوزيد المطالبين بحقهم في العمل.

ومن جهته ، قال النقابي سليمان الرويسي إن المسيرة رسالة لشبان سيدي بوزيد بأنهم ليسوا وحدهم وأن مطالبهم مشروعة وتتطلب حلولا عاجلة ، مضيفا "نحن هنا أيضا لنقول كفى للمعالجة الأمنية لأن الوضع سيزيد تعقيدا إذا ما استمر التواجد الأمني بسيدي بوزيد والرقاب والمزونة والمكناسي وبوزيان".

وقال شهود عيان ان شبانا يحتجون على تفشي البطالة في مدينة سيدي بوزيد احرقوا مقر محافظة سوق الجديد بالمدينة التي تشهد اشتباكات عنيفة مع الشرطة لليوم التاسع على التوالي ادت الى سقوط قتيل .

وكانت الاشتباكات اندلعت الاسبوع الماضي بمدينة سيدي بوزيد الواقعة على بعد ٢١٠ كيلومترات من العاصمة تونس احتجاجاً على إقدام شاب تونسي على احراق نفسه بسبب البطالة برغم انه من حملة الشهادات العليا ، ثم استفحلت الاشتباكات لتصل الى مدن مجاورة مثل المكناسي وبوزيان والرقاب والمزونة بعد أن اقدم شاب ثان على الانتحار احتجاجاً على البطالة ايضا بتسلق عمود كهربائي ولمس اسلاك جهد عال.

وأتخذت الاحداث منحى مأساويا يوم الجمعة الماضي حين قتل شاب في مدينة بوزيان التابعة لمحافظة سيدي بوزيد برصاص الشرطة اثناء مواجهات عنيفة بين محتجين وقوات للشرطة كانت تحاول منع الشبان من السيطرة على مركز للحرس.

وأكدت وزارة الداخلية التونسية مقتل شخص واحد وجرح اثنين من مهاجمي رجال الشرطة وجرح عدد من رجال الأمن اثنين منهم في حالة غيبوبة خلال تلك المواجهات .

وتشير نقابات وأحزاب معارضة إلى أن معدل البطالة مرتفع في ولاية سيدي بوزيد -التي يعيش أغلب سكانها على الزراعة- وخاصة في صفوف خريجي الجامعات، موضحة أنه يتجاوز المعدل العام للبطالة في البلاد.

وفي إطار المساعي الحكومية لتهدئة التوتر، قام وزير التنمية والتعاون الدولي نوري الجويني بزيارة لولاية سيدي بوزيد حضر خلالها جلسة للمجلس المحلي، وأعلن عن خطة يستفيد منها سكان الولاية تتضمن إقامة مشاريع صناعية وزراعية وتحسين شبكة الطرق وظروف الاستثمار وتدريب أصحاب الشهادات الجامعية. وقالت الوكالة الرسمية التونسية للأنباء إن الجويني أعلن قرار الرئيس زين العابدين بن علي إطلاق دفعة أولى من المشاريع بقيمة ١٥ مليون دولار لخلق مزيد من الوظائف في الولاية، إضافة إلى التوقيع على توزيع ٣٠٦ إشعارات موافقة على تمويل حكومي لعدد من الشبان خاصة من خريجي التعليم العالي لإنجاز مشاريع خاصة.وقللت الحكومة التونسية في وقت سابق من شأن اشتباكات سيدي بوزيد واتهمت خصومها السياسيين باستغلال الحادث لأغراض سياسية . ويرى كثير من المراقبين أن سبب اندلاع انتفاضات عنيفة من حين إلى آخر في مناطق الجنوب التونسي يرجع إلى حرمان هذه المناطق من التنمية، التي عادة ما يتم تركيزها في المناطق الساحلية، وسبق أن شهدت مدن الحوض المنجمي اشتباكات عنيفة، كما شهدت مدينة بن قردان الحدودية مع ليبيا أعمال عنف غير مسبوقة بعد أن أقفلت الحدود الليبية التي يعتمد عليها الكثيرون من أهالي بن قردان.

على صعيد متصل حذر حزب تونسي معارض من امتداد الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها محافظة سيدي بوزيد، إلى مختلف أنحاء البلاد، إذا لم تتم معالجة مسألة التنمية ، واعتبرت مية الجريبي الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي خلال مؤتمر صحافي عقدته امس الاول بحضور عدد من أعضاء لجنة المتابعة ودعم أهالي سيدي بوزيد، ان الاحتجاجات التي عرفتها جهة سيدي بوزيد مازالت متواصلة، وهي عنوان على "انسداد الأفق والشعور بالغبن تجاه التفاوت المتفاقم بين الجهات" . وأضافت أن ما حدث في سيدي بوزيد خلال الأسبوع الماضي هو "دليل على فشل الخيارات المتبعة في تحقيق ما يصبو إليه التونسيون من كرامة العيش والحرية" . ورفضت الجريبي الموقف الرسمي الذي تطرق إلى أحداث سيدي بوزيد ، مشيرة الى إن الحديث عن أن ما جرى هو حادثة معزولة، أو الإشارة إلى التوظيف السياسي، هو عبارة عن "شماعة" تعلق عليها السلطة فشلها، وضرب من الهروب إلى الأمام، كما أن ما نتج عن المجلس الجهوي من إجراءات وقرارات يبقى غير ذي معنى . ودعت لحل المجالس الجهوية "التي أثبتت إخفاقها في النهوض بأعباء التنمية، وتحرير الحياة السياسية، وفسح المجال أمام المشاركة الشعبية الواسعة، ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والمنظمات المدنية" . وحذرت الجريبي من أن عدم معالجة مسألة التنمية في الجهات، سيجعل الاحتجاجات الشعبية تمتد لتشمل مختلف أنحاء البلاد، باعتبار أن "منوال التنمية المتبع حالياً عاجز على توفير الشغل، حيث قسم البلاد إلى شطرين كان نصيب محافظات الداخل منه أعلى في نسب النزوح والبطالة، وأضعف في نسب النمو والتطور" . واعتبرت أن الخروج من هذا المأزق الاجتماعي الذي آلت إليه الأوضاع "يتطلب التحلي بشجاعة الإقرار بالإخفاق، والمبادرة إلى مراجعة الخيارات المتبعة باتجاه توزيع عادل للثروات" .

من جهة أخرى قال النقابي محمد فاضل في اتصال هاتفي من مدينة بوزيان مع وكالة الأنباء الألمانية إن "شابا قتل وأصيب ٩ بجروح عندما فتحت الشرطة النار على نحو ألفي متظاهر، بينهم نساء، حاولوا اقتحام مركز الحرس الوطني الذي تحصنت داخله أعداد قليلة من رجال الأمن" . وأضاف ان المتظاهرين "لم يتراجعوا برغم إطلاق الشرطة النار وأنهم أحرقوا أجزاء من مركز الحرس وانفجرت ثلاث سيارات شرطة كبيرة بعد وقت قليل من إضرام النار فيها وفي قاطرة قطار لنقل البضائع كان ماراً من المنطقة ومكتب الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) في المدينة .

من جهة ثانية اعتصم عدد من أبناء الجالية التونسية أمام السفارة التونسية في لندن احتجاجا على ما سموه فشل خطة التنمية الاقتصادية في تونس وما وصفوه بسياسة تجويع أبناء سيدي بوزيد ومناطق محرومة أخرى من تونس ، ورفع المتظاهرون لافتات تندد باستشراء الفساد والظلم والبطالة التي انتشرت بين حاملي الشهادات الجامعية في تونس ومن نتائجها انتشار اليأس ولجوء بعض الشباب التونسي المحرومين إلى حرق أجسادهم.وقالت الحملة الدولية لحقوق الإنسان بتونس إنه "لا مفر من الخروج من هذه الأزمة التي تشهدها تونس إلا من خلال حوار وطني جامع لمراجعة كل السياسات التي أثبت الواقع فشلها بدلا من الإصرار على المضي بالبلاد إلى هاوية الانتفاضات الشعبية التي لن تفيد كثيرا في مواجهتها القوة الأمنية مهما عظمت وتغطرست" .

وقال منسق الحملة الدولية لحقوق الإنسان بتونس علي بن عرفة إن هذه الأحداث ليست نشازا في المشهد العام وإنما سبقتها تحركات احتجاجية في مناطق متعددة مثل قفصة والرديف وبنقردان ، مضيفا أن هذه الأحداث تضيف المزيد من الفشل الذي منيت به الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة في تجاهلها للمناطق المحرومة وغياب التوزيع العادل للثروة، مشيرا إلى فشل السلطة في استيعاب الدرس من التحركات السابقة وتكرار اعتمادها على الحل الأمني والإعراض عن نداءات المعارضة وقوى المجتمع المدني.واعتبر أن الحكومة ماضية في سياساتها المجحفة في حق المناطق المهمشة بما ينذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل البلاد، إذ لا شيء يمنع امتداد هذه التحركات إلى مناطق أخرى ليست أوفر حظا في التنمية من منطقة سيدي بوزيد.

جانب من الاحتجاجات المتواصلة في تونس

أسطورة الردع النووي كذبة كبرى

خبراء: قصف هيروشيما بالقنبلة الذرية لم يكن هو سبب استسلام اليابان!

فريق الطيران الذي ألقى القنبلة على هيروشيما

□ الأمم المتحدة / آي بي إس

أسطورة الردع النووي هل هي خدعة ام حقيقة ؟ سؤال بدأ يتعالى ويردده الكثير من المتخصصين بمتابعة الشأن الدولي ، فالحال في العالم بأسره لم يعد يحتمل المزيد من الخداع والكذب كما يؤكد ذلك الخبراء مشيرين بقوة الى الردع النووي الذي لطالما تذرعت به الدول الكبرى وفي المقدمة منها الولايات المتحدة في تخويف شعوب المعمورة من الحرب النووية التي لا تبقي ولا تذر ؛ لتعقد الكثير من المؤتمرات واللقاءات بشأن هذا الأمر ، لكن لا شيء تغير حتى الآن .

في أواخر الثمانينيات ومع بداية إنقشاع غيوم الحرب الباردة التقى الرئيسان الاميركي رونالد ريغان والروسي ميخائيل غورباتشوف في العاصمة الايسلندية ريكيافيك ، وذلك لمناقشة "الإلغاء الكامل للأسلحة النووية" ، لكن الدول العظمى، بعد عقدين طويلين من الزمن، لا تزال تملك ترسانات هائلة من الأسلحة الذرية. والآن، يسعى الخبراء إلى فضح ما يسمونه "أسطورة الردع النووي الزائفة" التي تتذرع بها هذه الدول، لاسيما الولايات المتحدة.

وبحسب الخبراء فأن تسع دول حاليا تملك إما أسلحة نووية أو الوسائل الكفيلة بإنتاجها ونشرها ، فيما تحوز دولتان فقط ، هما الولايات المتحدة وروسيا على، ٩٥ في المئة من مجموع الأسلحة الذرية في العالم، وفقا لإحصاءات لجنة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والسلم والأمن لعام ٢٠١٠ ، ومع ذلك، فقد سيطرت "نظرية الردع" لسنوات طوال على الخطاب العام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خاصة، وهي النظرية التي توحي بأن مجرد التهديد بخطر الحرب النووية يكفي لردع المعتدين المحتملين.

ولقد استضافت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح مؤخرا خبراء قانونيين، من بينهم يلسون وارد و جون بوروز، بغية السعي لفضح زيف هذه النظرية وتوجيه الحوار بشأن نزع السلاح نحو قنوات بناءة.

ويلسون، الخبير البارز بمركز دراسات عدم إنتشار الأسلحة النووية، يقول: أن المجتمع الدولي يحتاج "لنقلة نوعية وتغيير جذري في نهج نزع السلاح، على غرار ثورة كوبرنيكوس في فهم العالم الذي نعيش فيه" ، مضيفا ان العديد من البلدان ولا سيما الولايات المتحدة، قد إعتبرت لسنوات طويلة أن نظرية الردع "خطيرة، بل وربما غير أخلاقية، ولكنها ضرورية بالتأكيد".

بيد أن السجلات التاريخية مليئة بالأدلة على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد للنووي لم يضمن لا ردع الحروب ولا فوز أي طرف، وفقا للبحوث التي أجراها ويلسون ، ولعل المثال الذي يستشهد به على أوسع نطاق لتبرير فاعلية الأسلحة النووية هو إستسلام اليابان في أعقاب أمر الرئيس الأمريكي ترومان بقصف هيروشيما في ٦ آب ١٩٤٥. فنبه ويلسون إلى أن الولايات المتحدة دأبت لسنوات طوال على وصف هذه المأساة باعتبارها قصة نجاح نووية ، إستخدمتها كمجاز لدعم وتبرير تطوير الأسلحة الذرية.

وطعن خبير مركز دراسات عدم إنتشار الأسلحة النووية في هذه النظرية، عبر لفت الانتباه إلى حقائق عدة محجوبة، لم تعرضها وسائل الإعلام الكبرى، مثل حقيقة أن هيروشيما كانت مجرد واحدة فقط من ٦٨ مدينة يابانية جرى قصفها بالقنابل، بلا رحمة، طوال بضعة أشهر وحتى النهاية ،كذلك أن عدد القتلى في هيروشيما جراء القصف يأتي في المركز التاسع أو العاشر فقط في ترتيب الفظائع المرتكبة في اليابان في ذلك الوقت... فلماذا إذن لم تستسلم اليابان حتى قصفتها الولايات المتحدة بالقنبلة النووية؟

والجواب، بكل بساطة ، هو صنع الأسطورة، وفقا لبوروز، والآن أصبح كثير من المؤرخين والخبراء القانونيين والباحثين على قناعة بأن اليابان إستسلمت في الواقع جراء الغزوات السوفيتية وقبل القصف النووي الأمريكي على مدينة ناغاسازكي .

ويذهب الخبراء ايضا الى ان هناك عدد لا يحصى من الحجج القانونية القادرة على فضح زيف هذه الأسطورة ومنها انتهاك القانون الإنساني الدولي ، في هذا الصدد، شارك جون بوروز، المدير التنفيذي للجنة المحامين المعنيين بالسياسة النووية، مؤخرا في تأليف وإعداد تقرير بعنوان "إنهاء اعتماد الولايات المتحدة على الأسلحة النووية وتحقيق القضاء عليها على الصعيد العالمي : القانون يتطلب سياسات حكيمة" ، حدد بالتفصيل عدم مشروعية حيازة الأسلحة النووية، سواء على سبيل الردع أو خلاف ذلك ، ونص التقرير على أن "ترسانة الولايات المتحدة النووية التي تعد بآلاف الأسلحة، لا تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمنية، فقد تصبح الأسلحة النووية هي نفسها مصدر التهديد الأمني الرئيس للولايات المتحدة".

وشرح التقرير سياقات قانون الحرب والنزاعات المسلحة حسب اتفاقيات لاهاي وجنيف والنظام الأساسي الخاص للمحكمة الجنائية الدولية، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في١٩٩٦.

وأفاد بوروز :"حقيقة أن استخدام الأسلحة النووية سيكون غير قانوني بموجب قانون النزاعات المسلحة، تعني بالضرورة أن أي تهديد أمريكي محدد بإستخدام تلك الأسلحة سيكون أمرا غير قانونيا، ما يشير بوضوح إلى أن سياسة الردع غير قانونية أيضا، لماذا تمتلك دولة ما أسلحة نووية إذا لم يكن لديها استعداد لاستخدامها في ظروف معينة؟" ، مضيفا "نحن نواجه الآن اعتمادا مؤسفاً على التهديد بالفناء كظرف دائم، ليس هذا هو نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه".

وفي غضون ذلك، استمرت الولايات المتحدة، بلا حرج، في تعزيز ترسانتها النووية الهائلة في حين تعمد إلى تحويل أضواء الادانة الدولية تجاه دول مثل ايران وكوريا الشمالية وسوريا، وفقا للمدير التنفيذي للجنة المحامين المعنيين بالسياسة النووية.

سحابة الدخان التي سببتها قنبلة هيروشيما النووية

القضاء الروسي على المحك

قضية "خودوركوفسكي" تحولت إلى مواجهة مع بوتين والنطق فيها اليوم

□ موسكو / اف ب

خودوركوفسكي مع احد رجال الشرطة الروسية

فيما تصفها الحكومة انها جريمة سرقة للمال العام ويصفها معارضون إنها قضية رتبها نظام مستبد في اشارة الى الحكومة الروسية التي يرأسها فلاديمير بوتين ، يبدأ القضاء الروسي اليوم الاثنين النطق بالحكم على ميخائيل خودوركوفسكي الرئيس السابق لمجموعة النفط العملاقة يوكوس في ثاني قضية مثقلة بالمعاني السياسية.

ويحاكم خودوركوفسكي الذي كان يرأس أهم شركة في القطاع النفطي تم تفكيكها لمصلحة شركات قريبة من السلطة، وشريكه الرئيس بلاتون ليبيديف منذ آذار بتهمة اختلاس ٢١٨ مليون طن من النفط ، وطلبت النيابة حكما بالسجن ١٤ عاما على كل من الرجلين المسجونين منذ ٢٠٠٣ ويمضيان عقوبة مدتها ثماني سنوات اثر ادانتهما بالاحتيال على نطاق واسع والتهرب الضريبي.

ويرى كثيرون ان قضية يوكوس دبرتها السلطات الروسية لكسر رجل الاعمال المستقل الذي كان يدعم المعارضة ولا يتردد في مخالفة بوتين عندما كان رئيسا ، وكان يفترض ان تبدأ جلسات النطق بالحكم في ١٥ كانون الاول لكنها ارجئت من دون اي تفسير ، وفي اليوم التالي، صرح فلاديمير بوتين الذي يرأس الحكومة حاليا ان مكان خودوركوفسكي هو (السجن)، مما دفع بهيئة الدفاع ومنظمات غير حكومية دولية الى اتهامه بالتدخل في المحاكمة ، وقال في برنامج للرد على اسئلة المواطنين الروس: ان "كل سارق يجب ان يودع السجن" ، مشيرا الى ان "القضاء اثبت جرائم" خودوركوفسكي ، واتهمه مجددا بالوقوف وراء جرائم قتل مع ان القضاء لم يثبت هذه التهمة.

وقال فاديم كليوفغانت كبير محامي خودوركوفسكي: ان "فلاديمير بوتين اظهر بهذه التصريحات بوضوح للذين ما زالوا يشككون، انه يمارس ضغوطا على المحكمة".

ومن دون ان يرد على اتهاماته مباشرة، وصف خودوركوفسكي بوتين في مقال نشرته الجمعة الماضية صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا بانه رجل "وحيد" لا يملك "اي شعور صادق" سوى حب الكلاب.

ويرى مؤيدو الرجل الثري انه ضحية نظام مستبد اقيم في روسيا بعد تولي بوتين السلطة في ٢٠٠٠ ، وقالت ليليا شيفتسوفا المحللة في مركز كارنيغي ان "قضية خودوركوفسكي رمز لنظام بوتين، إنها تعكس مسيرة تطور روسيا، لقد أصبح تحديا او نقيضا للنظام" ، ومن غير المرجح تبرئة خودوركوفسكي.

وقالت شيفتسوفا: ان "الافراج عنه يعني فقدان ماء الوجه وفقدان السيطرة على الوضع".

ويرى عدد كبير من المراقبين ان الحكم سيشكل اختبارا للسياسة الاكثر ليبرالية التي يتبعها الرئيس ديمتري مدفيديف وسيوجه اشارة الى النخب والمستثمرين الاجانب.

وقال الرئيس الروسي: انه "لا الرئيس ولا اي مسؤول آخر يملك حق التعبير عن موقفه قبل صدور الحكم" ، الا انه لم يصل الى حد ادانة تصريحات بوتين.

وردا على سؤال عن الطابع الانتقائي للقضاء الروسي، اكد مدفيديف انه "ليست هناك ادلة" ضد رجال اعمال روس آخرين ، وكان اركادي دفوركوفيتش المستشار الاقتصادي الخاص لمدفيديف صرح مؤخرا انه ليس هناك اساس للاتهامات الموجهة الى خودوركوفسكي في القضية الثانية.

اما على صعيد الاحتجاجات الغربية، فقد وصف الرئيس الاميركي باراك اوباما في تموز الماضي الاتهامات الجديدة لخودوركوفسكي وليبيديف "بالغريبة"، مشيرا الى انها "ظهرت بعد سنوات من سجنهما وعندما كان يمكن العفو عنهما".